التمويل التعاونى ودوره فى تنمية المقتصد الزراعى

للمهندس الزراعى أحمد موسى سالم

مقدمة

لم يعد الهدف من ممارسة النشاط الزراعى هو الوفاء بالمتطلبات المعيشية ، والغذائية، والكسائية للقائمين به، بل أصبح نشاطا اقتصاديا يلبى حاجات الأسواق الداخلية منها والخارجية من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية. ومن هنا تبرز أهمية رأس المال بالنسبة لممارسة النشاط الاقتصادى الزراعى ، شأنه فى ذلك شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى : من صناعية وتجارية وخدمات .

وتبرز أهمية الإقراض الزراعى فى ضوء الإمكانيات المادية المحدودة — عادة — للقائمين بممارسة النشاط الإنتاجى الزراعى، فغالبا ما يتصف هؤلاء بضآلة رءوس أموالهم ، فضلا عن الضخامة النسبية لمتطلبات معيشتهم لكثرة ما يعولونهم ويمكن القول أيضا بأن طبيعة الإنتاج الزراعى نفسه وخصائص منتجاته تعكس هذه الأهمية إلى حد كبير . فمن ناحية نجد أن موسمية الإنتاج الزراعى وما يترتب عليها من عدم الانتظام أو الاستمرار فى تدفق الدخل المزرعى مبررا لأن يسعى هؤلاء إلى مصادر الإقراض التى تلبى حاجاتهم من الأموال بصفة منتظمة . وعلى ذلك فهو يتطلب نوعا خاصا من الائتمان يستجيب لحاجاته ويساير طبيعته . وإذا كانت الزراعة تتطلب نوعا خاصا من الائتمان فإن صورة المجتمع الريفى الذى يخدمه هذا الائتمان وصورة الحيازة وأنظمتها تقتضى تكييفا له يجعله فى خدمة الإنتاج مهما صغر حجمه ومهما كان نوعه وطبيعته .

ويعتبر التجار والسماسرة والمرابون هم أول مصدر اتجه إليه المنتجون الزراعيون لتلبية حاجاتهم من المال . إلا أن هذه المصادر التمويلية غالبا ما كانت تتصف بالإجحاف والاستغلال . ومن هنا برزت فكرة الإقراض التعاونى لتحرير الزراع من سيطرة أصحاب رءوس الأموال .

● المهندس الزراعى أحمد محمود سالم : مفتش التسويق بالمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة .

ولقد تبلورت هذه الأفكار فى المصارف التعاونية لرايفيزن Raiffeisen وشولس ديلتش Schultze Delitzsche وهاس Hass بألمانيا وفولنبرج Volenperg بإيطاليا ، وهكذا أخذ الإقراض التعاونى فى الانتشار والاتساع حتى أصبح من النادر أن تجد دولة تخلو من منظماته التعاونية .

ولقد أثبتت التجارب أن الائتمان الزراعى المتدفق من مصادر تعاونية هو أكثر أنواع الإقراض فعاليه واقترابا من الزراع ، حيث ييسر عليهم الضمانات ويلبى حاجاتهم من القروض دون إسراف يرهقهم أو تقتير يؤثر على الإنتاج .

التمويل والتنمية بالدول النامية

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية لغة هذا العصر ، كما اتسعت رقعتها لتشمل مختلف البلدان المتقدمة منها والنامية على حد سواء. ليس هذا فحسب، بل إن سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية قد امتدت لتشمل مختلف قطاعات هذه البلدان: الزراعة، والصناعة ، والتجارة ، والخدمات .

ولقد تنبهت الدول المتقدمة ذاتها — رغم ما تنادى به من حرية اقتصادية — إلى ضرورة تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى بغرض التنمية ، وبخاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، على أن اهتمام الحكومات بموضوع التنمية أخذ يتزايد بعد ذلك بقصد علاج نواحى النقص فى بعض قطاعات النشاط الاقتصادى أو لعلاج هبوط معدل النشاط بين آن وآخر ، أو لزيادة الكفاية الإنتاجية .

فإذا كان هذا هو حال الدول المتقدمة بالنسبة للتنمية فإن الدول النامية يقضى واجبها بأن تولى التنمية كل عنايتها ، وأن تتخذ السياسة الاقتصادية التى تكفل لها المضى فيها بأقصى سرعة .

وفى هذا المجال يجدر بنا أن نفرق بين مفهوم النمو الاقتصادى ومفهوم التنمية الاقتصادية ، فالنمو الاقتصادى هو مجرد الارتفاع الذى يطرأ على الدخل الفردى الحقيقى دون أن يصاحب ذلك أية تغيرات فى البنيان الاقتصادى الاجتماعى

الدولة . أما التنمية الاقتصادية فتعرف بأنها العملية التى تكفل الزيادة المستمرة المطردة السريعة فى الدخل الفردى الحقيقى ، والتى يصحبها تغـــيرات بنيانية اقتصادية واجتماعية

هذا ، وقد اختلفت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للدول النامية ، إلا أن هذه التعاريف جميعها تدور حول مضمون واحد ، هو أن هذه الدول تتصف جميعها بانخفاض مستوى الدخل وندرة رأس المال ، وتخلف الأساليب الفنية . وبصفة عامة فإن للدول النامية العديد من الصفات والخصائص التى تميزها عن غيرها من الدول . والتى حددها بنيامين هيجنز على الوجه الآتى :

(١) ارتفاع نسبة السكان المشتغلين بالزراعة ، وتراوحها بين ٧٠٪ و٩٠٪

(٢) تفشى البطالة المقنعة فى الزراعة ، بمعنى أنه يمكن تخفيض عدد العمال الزراعيين مع المحافظة على نفس المستوى الحالى للإنتاج الزراعى .

(٣) نقص نصيب الفرد من رأس المال العينى والدخل القومى ، وعدم قدرة الغالبية العظمى من السكان على الادخار نظراً لعدم كفاية الدخل لمقابلة المطالب الضرورية للحياة .

(٤) يتركز الإنتاج الزراعى فى الحبوب والمواد الأولية ، ويكون إنتاج البروتينات فى العادة قليلا نظرا لارتفاع نسبة تحويل الحبوب إلى منتجات لحمية ، بمعنى أنه يلزم التضحية بخمس إلى سبع وحدات حرارية نباتية لإنتاج وحدة حرارية واحدة من اللحوم .

(٥) تمثل الضروريات والمواد الغذائية الجزء الأكبر من أوجه الإنفاق .

(٦) تكون المنتجات الأولية الغالبية العظمى من الصادرات ، ويكون نصيب الفرد من التجارة الخارجية ضئيلا ، كما تندر التسهيلات الائتمانية ووسائل التسويق السليم .

(٧) انخفاض مستوى الإسكان بصفة عامة .

(٨) نظراً لصغر حجم الحيازة الزراعية، وهى المزرعة Farm ، وعدم تطبيق وسائل الزراعة الحديثة ، فإن غلة الأرض تكون منخفضة ، وتتعرض دخول الزراع إلى تقلبات عنيفة تغرقهم بالديون .

(٩) ارتفاع معدلات الخصوبة ومعدلات الوفاة وانخفاض مستوى التغذية وعدم توفر الوسائل الصحية السليمة .

(١٠) انخفاض مستوى التعليم وضعف الطبقة المتوسطة وانخفاض المستوى الاجتماعى للمرأة ، وعدم توفر الكفاية الإنتاجية ووسائل الإنتاج الحديثة .

وإذا ما انتقلنا إلى الوضع فى الجمهورية العربية المتحدة لوجدنا أن الكفاية الإنتاجية للزراعة قبل الثورة كانت تتصف بالتخلف ، كما كانت دون المستوى المنشود لبلد عماده الزراعة . فبينما تضاعف عدد السكان فى الخمسين سنة الأخيرة بقيت الرقعة المزروعة ثابتة تقريبا إذ لم تتجاوز الزيادة فيها ١٠ ٪ ، فى حين انخفضت غلة الفدان بنحو ١٠ ٪ عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأخيرة . وترتب على عدم مسايرة الإنتاج الزراعى للزيادة المطردة للسكان أن قل نصيب الفرد من الإنتاج ، وانخفض مستوى التغذية واضطرت البلاد إلى تغطية النقص فى احتياجاتها الغذائية عن طريق الاستيراد لتعويض العجز الناشىء عن انخفاض الإنتاج المحلى .

ولما كان للقطاع الزراعى مكانة هامة فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ، فهو المصدر الرئيسى لسد حاجة البلاد من الغذاء والكساء ، فضلا عن أنه يمد قطاع الصناعة بجزء كبير من احتياجاته من الخامات والمواد الأولية اللازمة له. ويعتبر القطاع الزراعى أهم مصدر من مصادر حصولنا على العملة الصعبة ، كما أنه يمثل المصدر الرئيسى الذى يعيش عليه سكان ريفنا المصرى الذين يؤلفون ثلثى سكان الجمهورية تقريبا ، ومن أجل ذلك فقد عنيت الثورة بالقطاع الزراعى وأولته المزيد من الاهتمام ووضعت له السياسات القائمة على دعائم وطيدة بما يحقق التقدم الاقتصادى للبلاد. ولاشك أن المتتبع لتطور الزراعة فى مصر فى السنوات الأخيرة يلمس مدى ماوصل إليه الإنتاج الزراعى من نهوض ونماء ما كان ليصل إليه إلا فى ظل ثورة

بناءة يحدوها الإخلاص والإيمان وتستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكافة أفراد الشعب . وفى السنوات الأخيرة شرعت البلاد فى رسم السياسات ووضع البرامج التى تحقق الاستغلال الاقتصادى الكامل لموارد الثروة الطبيعية والموارد البشرية، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير المزيد من الخدمات العامة بما يضاعف الدخل القومى فى مدى الفترة المقررة فى خطة التنمية لرفع مستوى المعيشة للأفراد وتعميم الرخاء والرفاهية .

وإذا ما انتقلنا إلى المنوال الإنتاجى بقطاعنا الزراعى فإنه يتضح لنا الدور الذى يلعبه القطن فى اقتصاديات البلاد بصفة عامة . وتتمثل أهمية القطن فى أنه من أهم مصادر دخلنا الزراعى ، بل والدخل الأهلى لجمهوريتنا ، وقيمته النقدية تفوق قيمة أى نشاط آخر . كما أنه المحصول التصديرى الرئيسى حيث يحتل المركز الأول بين صادراتنا الزراعية والصناعية، فهو يمثل حوالى ٨٠٪ من جملة صادراتنا .

أهمية الائتمان بالنسبة للزراع :

إن ممارسة النشاط الزراعى يتطلب توفير المال اللازم لتدبير المتطلبات الزراعية، مثل البذور والأسمدة والمبيدات وأجور العمال، وأيضا لمقابلة الاحتياجات الشخصية للزارع نفسه، إلا أن الإمكانيات المادية للزارع غالبا ما تكون عاجزة عن توفير القدر اللازم من هذا المال ، وذلك يرجع إلى :

(١) ما تتصف به الغالبية العظمى من المنتجين من ضآلة رءوس أموالهم ، فأغلبهم مستأجرون أو صغار زراع . هذا فضلا عن الضخامة النسبية لمتطلبات معيشتهم حيث كثرة عدد من يعولونهم .

(٢) ما يتصف به الإنتاج الزراعى من موسمية ، وبالتالى عدم استمرار الدخل الزراعى مع استمرار وانتظام متطلبات الإنتاج الزراعى .

لذلك فإن التمويل الإنتاج الزراعى ، سواء فى مراحل الإنتاج أو التسويق اتصالا وثيقا ومباشرا باقتصاديات البلاد وبرامج وسياسيات التنمية التى تنتهجها. ولهذه الأسباب مجتمعة رأت الحكومات التدخل فى هذا النشاط الاقتصادى ،

خاصة وأنه يمثل بنيانا اقتصاديا هاما ، وذلك بتخصص مؤسسة لخدمة الائتمان الزراعى « المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى » حتى يمكن أن تهيء لجمهور الزراع الائتمان الكافى فى الأوقات المناسبة ، دون أن يتكلف مشقة البحث عن مصدر لتمويل عملياته الزراعية وبالأسعار التى تتناسب وقدرة الزارع وإنتاجية أرضه

كما كان طبيعيا بعد أن وضعت الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن يتم ربطها بالتنظيم التعاونى للمجتمع الريفى ، فإن هذا المجتمع أحوج ما يكون لتقوية إمكانياته الفردية الضعيفة التى سادت الريف فيما قبل الثورة ، وكانت محصلتها الفقر المدقع والانخفاض البالغ فى مستوى المعيشة .

عناصر التنمية الاقتصادية

انتهينا إلى أن التنمية هى سياسة اقتصادية تبغى تحقيق هدف اجتماعى هو زيادة التوظف وزيادة الدخل وعدالة توزيعه ، ورفع مستوى المعيشة وذلك عن طريق زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومى وعليه فإن عملية التنمية الاقتصادية لن تتحقق لها مقومات النجاح مالم تستجمع عناصرها الأساسية وهى :

(١) إحداث تغيير فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع .

(٢) إحداث دفعة كبيرة من الاستثمار تمكن من التغلب على الركود الاقتصادى وتحقيق قدر أعلى من الإنتاج والدخل .

(٣) العمل على خلق الاستراتيجية الملائمة للتنمية .

فمع عملية التنمية وارتفاع مستوى الدخل الفردى تتزايد الأهمية النسبية للصناعة وتنخفض الأهمية النسبية للزراعة فى تكوين الدخل القومى .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فغالبا ماتواجه الدول النامية عوائق مختلفة تعوق التنمية الاقتصادية ، فإذا ما كانت عملية التنمية بطيئة فإن هذه العوامل المعوقة تنطلق من عقالها لكى تعود بالوضع الاقتصادى إلى حالة التوازن عند مستوى التخلف .

العقبات التى تقف فى طريق التنمية

من أهم العقبات التى تقف حجر عثرة فى سبيل التنمية هى تلك العيوب والنقائص التى تتصف بها أسواق الدول النامية، تلك التى تتمثل فى عدم حركة عوامل الإنتاج وجمود الأسعار والجهل بأحوال السوق ، وجمود التكوين الاجتماعى ، ونقص التخصص، وتؤدى كل هذه الظواهر إلى انخفاض المقدرة الإنتاجية وعدم استخدام الموارد الطبيعية استخداما رشيدا، وإلى سوء توجيه وتوظيف العمل ، كما أن التقاليد والعادات تحول إزاء استبدال العمل بغيره دون حرية حركة العمل ورأس المال، كما أن قلة دخل العمال وقلة كفايتهم وجهلهم بأحوال السوق يجعلهم أكثر ارتباطاً بأعمالهم ولا يحاولون استبدالها بغيرها مما تكون فيه فرص أكبر للربح، وزيادة على ذلك فإن الوسائل الاحتكارية تسبب سوء استخدام عوامل الإنتاج المتاحة.

ويؤدى الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية وتخصيصها بدرجة من الكفاية لقطاعات الإنتاج إلى اقتراب الدولة من أقصى قدرتها الإنتاجية الكامنة فالتعديل فى نسبة مزج عوامل الإنتاج يمكن أن يزيد من الدخل، ويمكن للدولة فى أى وقت أن تصل إلى حدود أقصى إنتاج ممكن.

ولاشك فى أن لمعالجة مشاكل التمويل بصفة عامة والتمويل الزراعى بصفة خاصة دورا فعالا فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام بصفة مستمرة دون توقف . وبمعنى آخر فإن هذه الدول أحوج ما تكون إلى جهاز تمويلى كفء يتمتع بالمرونة والحركة وسرعة تلبية حاجة القطاع الزراعى من رأس المال النقدى والعينى فى وقت واحد . وأن يكون هذا الجهاز جهازاً وطنياً حتى يعمل بإخلاص على إيجاد نوع من التوازن بين احتياجات القطاع الزراعى من رأس المال وبين إمكانيات الدولة المتاحة فى الظروف الراهنة .

لذلك فقد سعت الدولة جاهدة إلى تعضيد بل تكتيل القدرات الفردية الضعيفة للزراع فى قوى جماعية متكاملة ، فشجعتهم على تكوين التعاونيات بمختلف صورها ، وربطت بين البنيان التعاونى الزراعى والقطاع الزراعى الذى يعمل بمختلف أجهزته وخبراته لتنمية وتقدم ورفع مستوى المجتمع الريفى ، ولهذا

فقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بضم التعاون الزراعي لقطاع الزراعة، وأنشئت لهذا الغرض «المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة» للإشراف على الحركة التعاونية الزراعية بالبلاد ودعمها ورعايتها ورسم السياسة العامة للقطاع التعاوني الزراعي وتنميته بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية . هذا وقد استهدف مجتمعنا الاشتراكي التعاوني الجديد في الريف أن يقوم على دعامة رئيسية هي الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية ، فعليها يقع العبء كله في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين ، وعليها يقع العبء كله في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وهي الوحدة الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن عن طريقها دفع عجلة الإنتاج ، وهي الخلية الحية التي تنبض بها حياة الريف ، وبذلك يمكن دعم النظام التعاوني وإرساء بنيانه على قاعدة شعبية قوية وإعادة ثقة صغار الفلاحين في التعاون حتى نضمن له النجاح والازدهار للوصول إلى غاياته وأهدافه .

المراجع

(١) أحمد محمود سالم (١٩٦٩) السياسة المالية للتعاونيات . مجلة الفلاحة ، يوليو/أغسطس .

(٢) أحمد محمود سالم (١٩٦٨) التسويق التعاوني الزراعي ، في ضوء التطبيق المحلي . دار المعارف .

(٣) أحمد محمود سالم (١٩٦٩) دليل الائتمان الزراعي التعاوني . سلسلة اخترنا للفلاح ، العدد الثاني عشر ، السنة الثالثة .

(٤) ب . ت . بوار، وب . س . يمي . اقتصاديات الدول النامية. الدار القومية، سلسلة اخترنا لك ، العدد ١٠٦ .

(٥) بنيامين هيجنز. التنمية الاقتصادية . الدار القومية ، سلسلة اخترنا لك، العدد ١٢١ .

* * *